الفصل الرابع

الغزوة الاستعمارية لتونس

١ - التكوين الاجتماعى لتونس .
٢ - الغزوة الامبريالية .
٣ - الغزو العسكرى .
- معاهدة باردو .
٤ - الثورة التونسية .
٥ - تصفية الثورة .
- معاهدة المرسى .

obeikandl.com

١ - التكوين الاجتماعى لتونس

لم يزد عدد التونسيين عند فرض الحماية الفرنسية على تونس فى ١٢ مايو ١٨٨١ على مليون ونصف ، يتركز معظمهم فى الأقاليم الساحلية، على حين كان الداخل مقفرًا من السكان .

وتعد تونس من أكثر أقطار المغرب العربى استعرابًا ، بعد هجرة بنى هلال إليها فى القرن الحادى عشر الميلادى . إذ لم يبق أثر للعنصر البربرى الأصلى ولا للقرطاجيين والرومان ، وأما العنصر التركى ، فكان تأثيره ضعيفًا ، نظرًا لتخلص تونس من أوائل القرن التاسع عشر من القيود التى كانت تربطها بالدولة العثمانية .

وكانت الأوضاع الاقتصادية للسكان سيئة ، بسبب قلة الموارد - فلم تكن الثروة المعدنية التى اشتهرت بها تونس مستغلة- باستثناء قليل من مناجم الحديد فى الشمال ، ومناجم الرصاص فى الشرق . كما أهملت كثير من الأراضى الصالحة للزراعة ، وأخذ عدد السكان يتناقص ، حتى أنه عندما دخل الفرنسيون البلاد ، لم يكن القسم المأهول منها يتجاوز كثيرًا المناطق الساحلية .

وقد عرفت تونس ثلاثة أنواع من الملكية العقارية قبل الحماية الفرنسية : الملكية الخاصة للأفراد ، والملكية المشاعة بين أفراد القبائل ، وملكية الدولة . هذا فضلا عن الأراضى المحبوسة على الأوقاف . وكانت الدولة تعطى للفلاحين حق الانتفاع فى أراضيها مقابل أسعار زهيدة ، وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين (١٨٧٣ - ١٨٧٧) برنامجًا لتوزيعها على الفلاحين بواقع عشرين هكتارًا لكل فلاح . ونفذ ذلك بصفة خاصة بمنطقة زغوان .

أما أراضى القبائل التى تنتشر فيها الملكية المشاعية ، فكانت تعرف « بالأراضى الكلية » . وتوجد غالبيتها فى مديريات الأعراض ، وقفصة ، والهمامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسواسى ، ومناطق الجنوب .

وقد شهدت تونس تدفق الأوربيين عليها فى أثناء القرن التاسع عشر ، وأبيح لهم حق امتلاك الأراضى العقارية . وساهم الحكام فى ذلك عن طريق اجتلاب الفنيين الأجانب وإعطائهم كثيرًا من الامتيازات . فتزايد عددهم حتى أصبح الإيطاليون يبلغون ١١,٢٠٠ فى سنة ١٨٨١ ، وكونوا بذلك أكبر جالية أوربية . ويليهم المالطيون ويبلغ عددهم سبعة آلاف . ثم الفرنسيون وعددهم سبعمائة .

وقد نبعت الإنتلجنتسيا التونسية من منابع إسلامية بالدرجة الأولى ، تتمثل فى المراكز الإسلامية العربية وعلى رأسها جامع الزيتونة . وكان عدد الطلبة الدارسين بالجامع قبيل الحماية الفرنسية يبلغ نحو ثمانمائة طالب ، وفقًا للشيخ محمد بيرم صاحب « صفوة الاعتبار » ، وإلى جانب هذا المصدر الدينى كان هناك مصدر علمانى حديث تمثل فى « المدرسة الصادقية » بالدرجة الأولى ، التى أسسها الوزير خير الدين ، وكان عدد تلاميذها عند إنشائها سنة ١٨٧٥ يبلغ ١٥٠ تلميذًا .

ولم تكن هناك رأسمالية وطنية ذات أهمية قبل الحماية . ولذلك حين وقعت الحكومة التونسية قرضًا داخليًّا فى سنة ١٨٦٢ بفائدة قدرها ١٣ ٪ قام بتمويله التجار الأجانب المقيمون بالبلاد . وواضح أن هناك علاقة ارتباط بين ضعف الرأسمالية التونسية وقوة الرأسمالية الأوربية .

٢ - الغزوة الإمبريالية

تعتبر تونس أول قطر عربى يتحول إلى مستعمرة فى عصر الإمبريالية . وكانت التنافس قد أخذ يشتد على هذا القطر العربى منذ احتلال الفرنسيين للجزائر فى عام ١٨٣٠ . فمن ناحية ، عملت فرنسا على أن تحتفظ لنفسها بأولوية النفوذ السياسى والاقتصادى فى البلاد ، حتى يتسنى لها تأمين الحدود الشرقية للجزائر ، واتبعت فى ذلك خطة تشجيع ولاة تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ومنع السلطان من التدخل فى شئون تونس ، ولو بإعلان الحرب عليه . ومن ناحية أخرى عملت إنجلترا على الحيلولة دون سقوط تونس فى يد الفرنسيين ، حتى لا تسقط مصالحها فى المتوسط تحت رحمة فرنسا ، واتبعت فى ذلك خطة ربط تونس بالإمبراطورية العثمانية ، ومحاربة أى مشروع فرنسى يفصلها عن السيادة العثمانية .

ولم يلبث التنافس بين الدولتين أن أخذ يتخذ شكلا إمبرياليًّا ، تمثل فى محاولة السيطرة على السوق التونسية ، والحصول على امتيازات فى الأراضى والمناجم والمواصلات والموانى ، وبسط السيطرة المالية والنفوذ السياسى على تونس . واستعانت فى كل ذلك ، بالامتيازات الأجنبية .

وكانت الامتيازات الأجنبية قد دخلت تونس بعد سقوطها تحت التبعية العثمانية . ومع أن هذه الامتيازات لم تكن تحترم كثيرًا من قبل الدايات التونسيين قبل احتلال فرنسا للجزائر ، فإنه بعد هذا الاحتلال أخذت الدول الأوربية تفرض تلك الامتيازات وتفرض تفسيراتها لها ، وتوسعت هذه الامتيازات شيئًا فشيئًا فيما يختص بالحقوق المكتسبة البوليسية والقضائية حتى أصبحت قيدًا قويًّا على السيادة التونسية .

وفى سبتمبر ١٨٥٧ أعلن الباى محمد باشا (١٨٥٥ -١٨٥٩) دستورًا حديثًا للدولة التونسية عرف باسم « عهد الأمان » ، اعترف فيه بامتيازات الأجانب ، وحقهم فى العمل والتملك والسكنى ومساواتهم بالمسلمين . وفى أبريل ١٨٦١ عدل هذا الدستور وفقًا لمبدأ فصل السلطات وإقامة النظام البرلمانى ، وقد نص فيه على تأكيد حقوق الأجانب ، كحرية التجارة ، وعدم احتكار الدولة التونسية لأى نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والأراضى .

وقد شجع هذا الدستور على توافد عدد كبير من الأجانب إلى تونس ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية . ولما كانت إيطاليا وفرنسا أقرب الأقطار الأوربية إلى تونس ، فقد كثر الوافدون منها من جميع الطبقات ومن رجال المال والأعمال وشذاذ الآفاق . وقد اقتصرت إقامة هؤلاء فى البداية على المدن الساحلية ، ثم أخذوا يتغلغلون فى الداخل . وكانت أعمالهم فى البداية قاصرة على التجارة والصناعة ، ولكنها انتقلت إلى الزراعة ، حتى لقد اشترت شركة مرسليا مساحة شاسعة من الأرض تبلغ مائة ألف هكتار تعرف باسم النفيضة بين تونس وسوسه من خير الدين بمبلغ مليونى فرنك . وقد تمتع هؤلاء الأجانب جميعا بامتيازات لم يكونوا يحلمون بها فى بلادهم الأصلية . فلم يكونوا يدفعون أية ضرائب ، وكانوا تحت إشراف قناصلهم الذين يبسطون عليهم حمايتهم باسم دولهم .

وكان تهديد الغزو الفرنسى قد حفز الباى أحمد باشا (١٨٣٧ - ١٨٥٥) على إدخال إصلاحات عصرية فى البلاد ، وخصوصًا فى الجيش ، فأخذ فى ابتياع السفن والمدافع والذخائر وتشييد الثكنات فضلا عن افتتاح المدارس . وقد استعان فى إعادة تنظيم الجيش بالمدربين الأوربيين ، خصوصًا الفرنسيين ، ولكن هؤلاء نهبوا الخزينة التونسية نهبًا منظمًا ، وباع الإنجليز والفرنسيون للباى جميع النفايات التى أرادت المصانع الإنجليزية والفرنسية التخلص منها ، من أسلحة غير صالحة للاستعمال ، وذخائر حربية لا تنفجر . وانهمك المدربون والمستشارون الحربيون الفرنسيون والإنجليز فى القيام بأعمال الجاسوسية

لبلادهم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية . مما أدى ، بالإضافة إلى ألوان الإسراف المعهودة فى قصور الحكام الشرقيين ، والسرقات العالية – إلى تراكم الديون الداخلية ، حتى بلغت ٢٨,٠٢٦,٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٦٢ . وقد استغل اتحاد البنوك الفرنسيين هذا الوضع ، فعرض قرضًا قدره ٣٥ مليونا تم عقده فى ٦ مايو ١٨٦٣ ، ولكن الخزينة التونسية لم تتسلم منه سوى جزء بسيط يبلغ ٥,٦٤٠,٠٠٠ فرنك ، فى حين دفع منه حوالى عشرون مليونًا فى شكل بضائع فاسدة ، والباقى ضاع كمصروفات للقرض .

وهكذا بدلا من أن يسدد القرض الدين الداخلى زاد العبء على الحكومة التونسية ، واضطر الوزير الأعظم مصطفى خزندار (١٨٣٧ – ١٨٧٣) إلى مضاعفة الجباية على الرؤوس من ٣٦ ريالا على الرأس إلى ٧٢ ريالا ، مما أدى إلى انتفاضة شعبية كبيرة فى عام ١٨٦٤ بقيادة على بن غذاهم Ghadhahum ، قامت فى إقليم الكاف غرب الولاية ، امتدت إلى القيروان وصفاقس ، وطرد عمال الباى من كل المدن عدا العاصمة ، واشتركت فى الثورة العناصر الدينية والبدوية التى خلعت على على بن غذاهم لقب « باى العامة » . وقد حاول السلطان العثمانى انتهاز الفرصة لاستعادة نفوذه ، ولكن وقفت أساطيل الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وإيطاليا على الشواطئ التونسية تهدد بالتدخل ، وانتهت الثورة بإسقاط الأداء المطلوب وإعطاء الأمان للثوار .

ولم يلبث القناصل الأوروبيون أن أخذوا يدعمون مصالح دولهم عن طريق المشروعات المختلفة فى البلاد . فقد حصلت فرنسا على امتياز احتكارى لإنشاءخطوط تلغراف فى البلاد ، وقام القنصل الإنجليزى وود Wood ، الذى عين فى سنة ١٨٥٥ ، بمحاولات لإنشاء بنك إنجليزى فى تونس . وحصلت شركة بريطانية على امتياز لإنشاء خط حديدى يربط تونس بحلق الوادى ، ولكنها باعته إلى شركة روباتينو الإيطالية . كذلك منحت شركة إنجليزية امتيازا بإنشاء خط حديدى يصل تونس بأقاليم الكاف ، ثم حلت شركة فرنسية فى هذا المشروع عند تخليها عن تنفيذه . وفى سنة ١٨٨٠ حصلت فرنسا على امتياز

بإنشاء خطين حديديين أحدهما من تونس إلى بنزرت ، والآخر من تونس إلى سوسة . كما حصلت فرنسا على امتياز لبناء ميناء تونس وتوسيعه .

وفى تلك الأثناء كانت تونس قد أصبحت واقعة تحت العبودية المالية للإمبريالية الأوربية . فقد رأيناكيف نكب قرض ١٨٦٣ البلاد ، حيث صار يتعين عليها أن تدفع على مدى الخمس عشرة سنة التالية مبلغ ٦٣ مليونًا من الفرنكات ، تتكون من قيمة القرض وقدره ٣٥ مليونًا مضافًا إليها ٢٨ مليونًا قيمة فائدته . وجاءت ثورة ١٨٦٤ لتكمل الكارثة . ولم يعد شىء بقادر على إيقاف اندفاع تونس نحو هوة الديون ، خصوصًا فى عهد الوزير الفاسد مصطفى الخزندار . ففى عام ١٨٦٥ عقد قرضًا آخر قدره ٢٥ مليون فرنك بضمان إيرادات الجمارك ، لم تتسلم الحكومة التونسية منه كالعادة سوى مبلغ يسير قدره ثلاثة ملايين ونصف ، دفع عينًا فى شكل مدمرة قديمة بمبلغ مليونين ونصف ، ومدافع عتيقة بمبلغ مليون .

وقد ساء الوضع الاقتصادى فى البلاد بعد هذا القرض ، واضطرت الخزينة التونسية إلى الحصول قسرًا من الفلاحين والحرفيين على كل ما يمكن الحصول عليه ، وانتشرت مجاعة كبرى فى البلاد ، كما انتشرت الكوليرا ، حتى أخذت الجماهير تهرب أفواجًا إلى طرابلس الغرب ، واندلعت انتفاضات عديدة فى كثير من المناطق . وفى هذه الظروف اضطرت الحكومة التونسية إلى التوقف عن دفع أقساط الديون ، وحل الإفلاس المالى بتونس عام ١٨٦٧ ، أى قبل إفلاس تركيا ومصر بثمانى سنوات .

ولم تلبث الدول الاستعمارية أن انتهزت هذه الفرصة لإخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية . ففى يوليو ١٨٦٩ تألفت لجنة دولية للإشراف على الإيرادات والمصروفات ، وقامت هذه اللجنة بتحويل مجموع الديون التونسية إلى دين موحد قدره ١٢٥ مليونًا بفائدة ٥ ٪ ، وضمنت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا هذه التسوية فى ٢٣ مارس ١٨٧٠ ، وصار يتعين على تونس أن تدفع لفرنسا

سنويًا مبلغ ٦,٢٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، من ١٣ مليونًا هى مجموع إيرادات الحكومة الفرنسية . وبذلك أصبحت ثورة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين . ولم تلبث الظروف أن تهيأت لتحويل تونس إلى مستعمرة .

obeikandl.com

٣ - الغزو العسكرى

فى ذلك الحين كان التنافس الاستعمارى بين إيطاليا وفرنسا قد بلغ أشده . وكانت إيطاليا قد ظهرت كقوة استعمارية أوربية على المسرح التونسى فى الستينيات ، فقد اشترك الأسطول الإيطالى مع الأسطولين الإنجليزى والفرنسى فى أثناء أحداث ١٨٦٤ فى تونس . ولما كان من الصعب على إيطاليا أن تحتل تونس ومازالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، فقد اكتفت فى عام ١٨٦٨ بعقد معاهدة مع تونس تعطى للرعايا الإيطاليين نفس الامتيازات التى كان يتمتع بها رعايا إنجلترا وفرنسا . ولما كانت الجالية الإيطالية هى أكبر جالية أوربية فى تونس ، فقد كانت هى الجالية التى انتفعت بهذه الامتيازات أكثر من غيرها .

فلما حققت إيطاليا وحدتها ، أخذت تتطلع للحصول على مركز ممتاز فى البحر المتوسط ، ولما كانت الولايات الإيطالية الجنوبية تمثل عبئًا ثقيلا على ولايات الشمال ، فقد كان لزامًا أن أخذ الساسة الإيطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل التونسية . وحانت الفرصة لإيطاليا لتحقيق هدف الاستيلاء على تونس بعد هزيمة فرنسا فى سنة ١٨٧١ ، فقد تذرعت - كعادة الدول الاستعمارية - بوقوع اعتداء على أحد رعاياها ، وجهزت حملة للإقلاع إلى تونس ، لولا تدخل إنجلترا والدولة العثمانية .

ولم يلبث مؤتمر برلين الذى عقد عام ١٨٧٨ أن جعل تونس من نصيب فرنسا . فقد اعترفت إنجلترا بأن تونس تعتبر امتدادًا طبيعيًّا لممتلكات فرنسا فى شمال أفريقيا ، وأعربت عن عدم معارضتها احتلال فرنسا لها ، فى نظير اعتراف فرنسا باستيلاء انجلترا على قبرص ، بعد أن تنازلت لها عنها الدولة

العثمانية . كما شجعت ألمانيا بدورها التوسع الفرنسى فى تونس ، لصرف فرنسا عن خططها الانتقامية منها ، وصرف أنظارها عن الالزاس واللورين .

وسرعان ما شرعت فرنسا فى وضع يدها على تونس . فقد عرضت على الباى فى ١٨٧٩ مشروعًا يقضى بقبوله حماية فرنسا ومرابطة جيوشها بالمواقع الاستراتيجية ، ولكن الباى رفض . كما رفض أيضًا مشروع محالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ . وفى يناير كان « جول فيرى » Jules ferry رئيس وزراء فرنسا ، قد بيت النية على احتلال تونس . وفى أواخر مارس تذرع ببعض حوادث الحدود ، حين اجتاز عدد من قبائل الكرميين ، أو « الكروميز » كما أسماهم الفرنسيون ، وهم عشائر جزائرية كانت قد هاجرت إلى تونس بعد احتلال الجزائر ، وسكنت الركن الشمالى الغربى من تونس - الحدود وقتلت بعض الأفراد ، وسرقت بعض المواشى . فتذرعت الحكومة الفرنسية بعجز الباى عن السيطرة على هذه القبائل ، وفى ٢٤ أبريل ١٨٨١ اجتازت حملة فرنسية مكونة من ٣٠ ألف جندى حدود تونس فى اتجاهين ، أحدهما نحو شمال تونس وهدفه الكرميين ، والثانى نحو إقليم الكاف ، وبعد بضعة أيام نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت ، وفى ١١ مايو وصلت أمام قصر الباى بباردو Bardo ، وفى يوم ١٢ مايو أجبر الباى محمد الصادق على توقيع المعاهدة التى عرفت بمعاهدة باردو أو قصر سعيد فى ١٢ مايو ١٨٨١ .

معاهدة باردو :

وبمقتضى هذه المعاهدة وافق الباى على احتلال القوات الفرنسية لبعض المناطق فى تونس ، بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار ، وعدم إنهاء هذا الاحتلال إلا بموافقة الطرفين . كما وافق على أن تتولى فرنسا تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج . وضرورة إبلاغ فرنسا بأى اتفاق مع دولة أخرى للحصول على موافقتها مسبقًا . وتعهد فرنسا ببذل

مساعدتها المستمرة للباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يتهدده أو يتهدد عائلته أو أمن مملكته . وتعيين مقيم فرنسى عام يكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية والسلطات التونسية ، وفرض غرامة حربية على القبائل العاصية على الحدود وبالداخل .

وقد اعترفت جميع الدول الاستعمارية بهذه المعاهدة ، فيما عدا إيطاليا وتركيا ، فقد أعلن السلطان العثمانى أن الباى التونسى موظف عثمانى ليس من حقه عقد معاهدات دولية .

obeikandl.com

٤ - الثورة التونسية

لم يلبث الشعب التونسى أن هب يقاوم هذا الاعتداء على استقلاله وإرادته ، وأعلن عدم اعترافه بتوقيع الباى على الحماية . وكانت القبائل التونسية هى أول من أشعل نيران الثورة فى الجنوب التونسى ، وخاصة مدينة القيروان الإسلامية المشهورة ، فقد أخذت الرسائل تطير بين قابس وصفاقس تردد شعار الجهاد . وفى ١٨ يونية أعلنت مجموعة من قبيلة « الميتيليت » عزمها على المقاومة ، وتضامنت معها قبائل حمامه وزلاص ونفات ، وطلبت تضامن جماعة المرابطين معها . وأخذت هذه القبائل تتجمع على الطريق إلى صفاقس وعلى حدود طرابلس ، وبدأت فى قطع أسلاك التلغراف والتليفون إلى بلدة مهرس . وفى يوم ٢٤ يونية انتخب الثوار على بن خليفة أميرًا عليهم ، وأخذوا يستعدون للتحرك نحو صفاقس وقابس والقيروان . وفى يوم ٢٦ يونيه ١٨٨١ كانت قبائل زلاص وميتليت ونفات تقترب من صفاقس ، التى أعلن حاكمها حسونة جلولى انحيازه للفرنسيين . ولكن أهالى صفاقس انضموا إلى الثوار وخلعوا طاعة الباى .

وفى جبل مطماطة على بعد ٢٧ ميلا جنوبى قابس ، تعاهدت قبائل ورغاما ووروانا وممارنة وعالية وخريم وهوية وبنى زيد على تكوين جيش كبير ، وسقطت مدينة زرجيس فى أيديهم . وفى أول يولية تدفقت القبائل على صفاقس وأخذت تحيط بها من كل جانب ، ووصل على بن خليفة إليها . وكون الثوار فيها لجنة من أربعين عضوًا لحفظ الأمن والنظام ، وانضم الجند التونسيون على المركب مانوبيا Manubia إلى بنى وطنهم للدفاع عنها . وأخذ أصحاب المهن والحرف يتحملون نصيبهم فى القتال ، وأقام الثوار الطوابى والمعاقل ، وقطعوا أسلاك البرق . وفى يوليو بدأت الثورة فى قابس واحتل الثوار قلعتها المسماة كسلا Kisla

وفى ذلك الحين كانت الثورة قد اندلعت بسرعة فى مختلف المدن . وأخذت القبائل والأهالى فى خلع طاعة الباى ، وقتل الثوار ثلاثة من الجنود فى القرى المجاورة لتونس، واغتالوا أحد الضباط قرب مقر الباى فى معسكر مانوبا . وفى ١٤ يولية هرب نصف حرس الباى من الخدمة ، ونهبت مزارع الوزير مصطفى ابن اسماعيل فى شمال تونس بين ماشر وبنزرت . وفى ٢٦ يولية أصبحت منطقة تونس بما حولها تغلى بالثورة ، حتى أن منطقة الحمامات على بعد خمسين ميلا من تونس حدثت بها اضطرابات خطيرة . واضطر الباى إلى قضاء رمضان فى حلق الوادى . ولم يحل شهر أغسطس حتى كانت الحالة سيئة جدا فى حلق الوادى بالنسبة للفرنسيين ، وقامت ثورة كبيرة فيها فى الثانى من أغسطس عند وصول كتيبتين فرنسيتين . وفى السادس منه كان هناك نحو ثمانية آلاف ثائر فى حمامات الليف على الجانب الآخر من الخليج . وبدأت فرنسا تضغط على الباى لإرسال قواته إلى مدجز وتستور .

وفى النصف الأول من أغسطس أخذ الثوار يدعمون مركزهم حول سوسة ، وفى المواقع الواقعة بينها وبين القيروان ، كما أصبحت المنطقة بين تونس والقيروان تعج بالثورة ، وبلغ عدد الثوار فى القيروان عشرين ألف ثائر ، قطعوا أسلاك البرق والتليفون وهاجموا الجديدة . وما حل يوم ٢٠ أغسطس حتى أخذ الثوار يدعمون قواتهم فى القيروان والحمامات وزغوان وتستور . وسار عدد إلى تستور يقودهم على بك والجنرال أحمد زروق وعلى بن توركيا ، ولم تستطع قوة فرنسية من ١٥٠٠ جندى السير نحو الحمامات . وأصبحت سوسة محاصرة بالثوار الذين قطعوا أسلاك الاتصال بين الحمامات وزغوان وتونس ، وحملوا قوات الجنرال كاريارد Caréard على التقهقر صوب الحمامات والليف . وكان هذا من أكبر انتصارات الثوار .

٥ - تصفية الثورة

اتجهت الحكومة الفرنسية برئاسة (جيل فيرى) لضرب الثورة على مرحلتين : الأولى ، تصفية الثورة على الساحل وقطع الاتصال بين الثوار والخارج . والمرحلة الثانية ، الزحف على الثورة فى الداخل وتصفيتها .

وبالنسبة للمرحلة الأولى . فقد بدأت ست سفن حربية فرنسية منذ السادس من يوليو فى قصف صفاقس ، وفى يوم ١٤ يولية حاول الفرنسيون اقتحام المدينة ، ولكنهم فشلوا ، وبعد يومين تمكنوا من اقتحامها بعد قصف عنيف ، ولكن الثوار لم يستسلموا ، ودار قتال عنيف من بيت إلى بيت ومن شارع إلى شارع ، حتى هدأت المقاومة بسبب ضعف التسليح . وبلغ جملة ما فقده الفرنسيون عشرين قتيلا وخمسين جريحا . وأما ضحايا الأهالى من القتلى والجرحى فقد بلغوا نحو ٤٠٠ ، واستشهد خمسة من زعماء القبائل ، وفرض الفرنسيون على المدينة غرامة قدرها ١٥ مليون فرنك .

وفى قابس حاول الفرنسيون منذ يوم ١٠ يوليو اقتحام المدينة ، ولكن محاولتهم فشلت ، وامتنع الجنود التونسيون عن الاشتراك مع الفرنسيين فى القتال ضد الوطنيين . وفى يوم ١٣ يوليو هاجر الأوربيون من المدينة . وفى ٢٦ يوليو وصلت ثمانى قطع بحرية مدرعة وبدأت فى قصف المدينة ، فقتل ثلثمائة من السكان ، وانسحب عدد كبير من الثوار إلى طرابلس .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، فقد بدأت فى سبتمبر بعد إجراء الانتخابات العامة فى فرنسا ، وقبل أن يبدأ البرلمان الفرنسى الجديد اجتماعه فى أواخر أكتوبر . فقد استطاع جيل فيرى أن يحشد خمسين ألف جندى فرنسى بقيادة

سوسييه Saussier بدأت طلائعها تصل من طولون فى ٩ سبتمبر ، وسار الجنرال مولان إلى قرية سهلين sehleen التى تبعد عن سوسة بنحو ستة أميال وتمكن من دخولها ، وقد حاول الثوار القيام بهجوم مضاد لاسترداد المدينة ولكنهم فشلوا ، فهاجموا « مساكن » Messaken والجهات المجاورة لسوسة ، ثم هاجموا سوسة وقتلوا الكثيرين من الفرنسيين ، ولكن الجنرال مولان تمكن من احتلال القلعة الصغيرة ومهاجمة الثوار .

وبعد أن بلغ عدد القوات الفرنسية ثلاثين ألفًا ، اتجهت فى ٢٤ سبتمبر إلى تونس ودخلت المدينة فى ١٠ أكتوبر . وكان الباى محمد الصادق قد اتفق مع الفرنسيين على شروط دخول قلعة تونس ، وهى تأمين أرواح الأهالى . واحترام المنشآت العامة ، ومصاحبة البوليس الوطنى لهم ، ورفع العلمين الفرنسى والتونسى معًا . ولكن بعد دخول تونس أجبر الباى على تسليم قصره ليكون مقرًّا للجنرال لامبرت ، باعتباره قائدًا للحرس الجمهورى ، وقائدًا ومحافظًا عسكريًّا لتونس .

ومنذ ١٥ أكتوبر أخذ سوسييه فى الاستعداد لفتح القيروان . ولكن القوات الفرنسية تعرضت فى أثناء تقدمها لهجوم الثوار عند القلعة الصغيرة ، وفى وادى ليا ، وفى هدريه من جانب أولاد ماجرز والفراشيش بين رأس العيون وتيبوسا . كما هوجمت من قبل قبائل وارين وأولاد ماجرز وأولاد عياد عند « هتشير كاهية » ، ثم هوجمت عند قندية الحلفا . وفى ٢٩ أكتوبر تمكن الفرنسيون من دخول القيروان ، وكان قاضى القيروان والمفتى قد أرسلا إلى الباى يبديان استعدادهما لتسليم المدينة دون قتال ، على شريطة عدم قصفها . وخرج الثوار إلى المرتفعات المحيطة بالمدينة ، وقبض الفرنسيون على ثمانية من مشايخ القبائل ، وأخذوا يقبضون على الثوار من جماعات زلاص . فانسحب الثوار جنوبًا إلى قابس . وانضموا إلى على بن خليفة الذى التجأ إلى الجبل الأخضر على حدود طرابلس .

وأخذ الفرنسيون يتحركون لإخضاع الجنوب متخذين من القيروان قاعدة

لهم . ولكن جيوشهم تعرضت للهجوم من الثوار فى منطقة البحيرات حول قابس . على أن القوات الفرنسية تمكنت من احتلال قفصة فى ١٩ نوفمبر ، بعد أن أخضعت فى طريقها قبائل الفراشيش . وفى يوم ٢٢ نوفمبر وصلت إلى عين جيتار Guettar وأخضعت سكان هذه المناطق . ولكن اليأس لم يصب الثوار ، فقد أشعلوا ثورة عارمة فى الحمامات مرة أخرى يوم ٢٧ نوفمبر ، بعد أن تقهقر منها الفرنسيون إلى حمامات الليف .

وفى قابس ثارت القبائل مرة أخرى بالقرب منها فى ٢٠ نوفمبر ، واضطر الفرنسيون إلى احتلالها من جديد . كما احتلوا صفاقس مرة أخرى فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، وتركوا جندًا كافيًا فى حلق الوادى .

وقد ساعدت الرياح والأمطار على بن خليفة فى مقاومة الفرنسيين الذين ارتدوا شمالا ، فثارت بنى زيد فى وجههم حتى اضطروا إلى محاصرة جبال مطماطه Matmata ثم تحملت قبائل درفاما ووردنا عبء الجهاد ، وقاتلت الفرنسيين فى وادى زرعون Zeraon ، وأعلنت قبائل وردنا على بن خليفة « بَايًا » عليهم .

وحتى شتاء ١٨٨٢ ، كان لدى على بن خليفة نحو عشرة آلاف جندى ، وكانت بعض القبائل لا تزال تؤيده . ولكن أعمال القمع من جانب الفرنسيين أخذت تؤتى ثمارها فى النهاية بفضل الأسلحة الجديدة . فلم يلبث الثوار أن أخذوا يلجئون إلى مدينة طرابلس ، ومنهم على بن عمار ومفتى صفاقس وبعض زعماء القبائل . ولم يلبث على بن خليفة أن لجأ إلى طرابلس الغرب فى أوائل أبريل ١٨٨٢ ، وانتهت الثورة بسب قلة التنظيم وقلة السلاح والمال ، ومواجهة الفرنسيين والباى فى الوقت نفسه ، فضلا عن تجريد فرنسا عددًا كبيرًا من جنرالاتها الأكفاء لإخماد الثورة .

معاهدة المرسى :

ولم تلبث تونس أن وقعت تحت السيطرة الفرنسية الكاملة ، فقد تدخل المقيم الفرنسى العام فى اختيار خليفة الباى محمد الصادق بعد وفاته ، مستغلا تقاليد الأسرة الحسينية التى لم تأخذ بنظام وراثة الأبناء للعرش ، وفى يوم ٨ يونيو ١٨٨٢ قبل الباى الجديد ، « على باى » ، توقيع معاهدة جديدة تعرف بمعاهدة المرسى ، اعتبرها الفرنسيون ، حسب البند الرابع للاتفاقية ، « مؤكدة ومكملة » لمعاهدة باردو . وكان الهدف منها إدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة فى إدخالها . وقد تعهد الباى فيها بعدم إبرام قرض فى المستقبل دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

وحددت المعاهدة مبلغ الدين الموحد بـ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر بمقدار ١٧,٥٥٠,٠٠٠ فرنك . وأخذت فرنسا على عاتقها الاهتمام بتلبية مطالب الدائنين عن طريق ضمانها قرضًا يعقده الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد والدين السائر ، على أن تختار هى الزمن والشروط المناسبة لذلك . وفى هذه الاتفاقية وردت كلمة « الحماية » لأول مرة ، حيث ورد فى المادة الأولى « لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها » .

وفى ٢ أكتوبر ١٨٨٤ حلت اللجنة المالية الدولية ، وانتقلت جميع شئون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسى . وبمقتضى مرسوم صدر من رئيس الجمهورية الفرنسية ، فى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ ، فوض المقيم العام فى إقرار تنفيذ « جميع المراسم الصادرة من سمو الباى » . وفى ٢٣ يونيو خول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة التامة داخل حدود تونس ، ووضعت تحت تصرفه جميع القوات الفرنسية البرية والبحرية فى تونس ، بالإضافة إلى جميع الهيئات الادارية التى تشرف على شئون كل من السكان الأوربيين والتونسيين المحليين .

وأخذ المقيم العام يمارس سلطته عن طريق المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين تم تعيينهم فى ٤ أكتوبر ١٨٨٤ . ووفقًا لمنشور ٢٢ يوليو ١٨٨٧ كان لهؤلاء المراقبين الحق فى مراقبة أعمال الرؤساء الوطنيين ، وإعطائهم الأوامر الشفهية والمكتوبة وبذلك تم إخضاع تونس للسيطرة الإمبريالية والاحتلال العسكرى الفرنسى .

obeikandl.com

مراجع للاستشارة :

- د . عبد الغفار محمد حسين : الحركة الوطنية فى تونس ١٨٨١ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة . من كلية آداب القاهرة) .

- د . الحبيب تامر : هذه تونس (مكتب المغرب العربى - القاهرة مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .

- يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال (مطبوعات مكتبة تونس الحرة ، القاهرة مكتبة الخانجى) .

- علال الفاس : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى (مطبوعات اللجنة الثقافية الوطنية لحزب الاستقلال مراكش (القاهرة : مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .

- دكتور صلاح العقاد : المغرب العربى : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى (القاهرة : مكتبة الأنجلو ١٩٦٩) .

- دكتور عبد الجليل التميمى : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ١٨١٦ - ١٨٧١ (تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٧٢) .

- دكتور جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ، حركات التحرير والاستقلال

(القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٩) .

- د . محمد محمود السروجى : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال (الإسكندرية : مطبعة المصرى) .

- د . نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤ (القاهرة معهد الدراسات العربية - ١٩٦٣) .

Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries (Moscow 1969)